

في الواجهة

ميقاتي بين جمل التأليف

يوشي الرئيس نجيب ميقاتي بأن إعلان الحكومة الجديدة لن يكون بعيداً. ولم يعد، بالتأكيد، مستحيلًا بعد أحداث أكثر من اختراق في تفاوض شاق متعدّد الوجهات: رئيس الجمهورية، الرئيس المكلف، الرئيس ميشال عون، قوى 8 آذار. مع ذلك، فإن آخر التفاصيل ليس بالضرورة أبسطها

نقولنا ناصيف

على أنه أقرب إلى تصفية حساب سياسي مع الحقبة المنصرمة، وإلى فرض توازن قوى مبرك للحقبة المقبلة. لا تعكس هذه الاستعارة معظم مقاربة ميقاتي جهوده لتأليف الحكومة. وهو رغم ملامسته، بعد خمسة أيام، انقضاء ثلاثة أشهر على تكليفه التأليف، يتمسك بمسحة التفاؤل التي تحملها على التأكيد أن إبطار الحكومة النور حاصل قريباً. حاصل بإذن الله بعدما قطعنا مرحلة كبيرة في مراحل التأليف.

لا يذهب، في مجالسه الخاصة، مذهب النائب سليمان فرنجية بقوله إن المسافة التي قطعها تأليف الحكومة بلغت 90 في المئة، بل - بحسب ميقاتي - أقل قليلاً، في معرض إشارات في الوقت نفسه بالتعاون الإيجابي الذي خبره مع فرنجية حيال مهمته.

غير أن الرئيس المكلف لا يحتم أن العقبة الرئيسية التي تجمّد إعلان الحكومة الجديدة هي حقيبة الداخلية التي لا تزال مدار تجاذب حاد. يقول أيضاً إنها تكاد تكون العقبة الوحيدة، ويقرن وجهة نظره من الجدل الدائر حول هذه الحقيبة بين رئيس الجمهورية ميشال سليمان والرئيس ميشال عون، بالقول إن أكثر من سبب يحمله على تأييد رئيس الجمهورية في إبقاء

بيروي الرئيس المكلف نجيب ميقاتي، في مجالسه الخاصة، قصة يطابقها مع واقع حاله في تأليف الحكومة: عزّم جمال على نقل أناس من مكان إلى آخر على جملته. أقبلوا، وراحوا يلقون على الجمل أثقالاً بدأ ينوء تحتها وتعذر عليه النهوض وبقي قاعداً. شكا الجمال من وزر الأثقال، فلم يصع إليه، إلى أن حضر رجل وطلب منه تحميل جرة على الجمل، فوافق للتوّ. استغرب الرجل، وسأل الجمال عن موافقته بعدما كان قد تذرّم من الأثقال على جملة، فرد: حمل. جزّتك ومن دونها لن يقوم الجمل. حملوا ما شئتم عليه إذا، فلن تقوم للجمل قائمة، وسيبقى قاعداً.

يخبر الرئيس المكلف القصة، ويقربها بالأوزان التي تثقل على حكومته أكثر ممّا يسعه تحميلها شروطاً وشروطاً مضادة إلى حدّ استعصاء التأليف.

يقول في مجالسه الخاصة: يحملون الحكومة، قبل أن تتألف حتى، فواتير الماضي وفواتير الانتخابات النيابية عام 2013 قبل أن تأتي، ويحملونها من الآن أيضاً فواتير الانتخابات الرئاسية المقررة عام 2014. ولا يخفي الإيحاء أن بعض الأقران يتعاملون مع التأليف

حقيبة الداخلية في عهده، وعند وزيرها الحالي زياد بارود، وأخصها ضرورة اتسام هذا المنصب بالحيداء في المرحلة المقبلة من أجل تسهيل قيام الوزير بدوره، وكذلك أداء الوزير دوراً رئيسياً يمكنه من أن يكون هو الآخر مركز استقطاب كل الأفرقاء اللبنانيين، ووضع قانون جديد للانتخاب تم إجراء

المشهد السياسي

عون يفتح النار على بارود... مجدداً

لكن ليس على جثة أشخاص عملوا»، وأشار بارود إلى أنه «ممنوع التعرّض لأشخاص عملوا، وإن من سكت عن أخطاء ارتكبها منذ ثلاث سنوات حتى اليوم هو شيطان أخرس». وشدد بارود على عدم تمسكه بهذا الموقع وعلى عدم استطاعته الإكمال في موقعه وفقاً للشروط المطروحة، متسائلاً: «لماذا الحديث اليوم عن أخطاء وزير الداخلية، بينما كان هناك صمت خلال السنوات الماضية؟».

وعلى صعيد آخر، جددت أمس كتلة المستقبل النيابية استنكارها لتأخير تأليف الحكومة، مشيرة إلى أنه «ليس هناك من مبرر لهذا التأخير الناتج من الارتباك والنخبط الذي يصيب تحالف قوى 8 آذار بسبب التدافع والصراع على الحصص والمغانم والحرص على من يمسك بتلابيب السلطة».

وفي بيان صدر عنها بعد اجتماعها الأسبوعي، رفضت الكتلة المقارنة بين التأخير الحاصل اليوم والتأخير الذي سبق تأليف حكومة تصريف الأعمال الحالية: «لأن الحكومة السابقة كانت حكومة وحدة وطنية، وكان على رئيسها آنذاك أن يوفق بين متناقضات سياسية لكي ينجح في تأليفها». وحملت الكتلة فريق 8 آذار «بقيادة حزب الله مسؤولية ما ينجم عن هذا التأخير من انعكاسات سلبية على مختلف المستويات الوطنية والأمنية

العامّة محمد قباني لوقف المشروع، ولا أعرف لمصلحة من». وطالب العماد عون رئيس المجلس النيابي نبيه بري بأن يحدد جلسة تشريعية لإقرار هذه المشاريع، وخصوصاً أن «أزمة الكهرباء تقترب مع اقتراب الصيف، ونحن جنّنا لنعمل».

وفتح عون النار من جديد على الوزير زياد بارود، داعياً الناس إلى الحكم على القضايا الآتية: «إسقاط الجنسية عن عدم مستحقيها هل تحقق؟ وهناك عدة طلبات تجنيس متوقفة من 40 سنة أين هي؟ ماذا عن اللامركزية الإدارية؟». وتناول عون موضوع صلاحيات رئيس الجمهورية، فأعاد الإشارة إلى أنه «لا أحد صادر صلاحياته كي يعطيه إياها، وصلاحياته محددة في الدستور، وصلاحيات رئيس الحكومة محددة أيضاً في الدستور، ولا أحد صادرها. هو له حق تأليف الحكومة، فليؤلفها ونحن لنا حق إعطاء الثقة أو سحبها»، لافتاً في هذا السياق إلى أن «رئيس الحكومة المكلف وحده يحدّد أين المشكلة ومع من، وأنا لا أشعر بأن مشكلة وزارة الداخلية معي».

اللافت أمس كان دخول الوزير بارود على خط المواقف من تأليف الحكومة، فأكد بعد اجتماع استثنائي لمجلس الأمن المركزي، أن العقدة في تأليف الحكومة «لبست في وزارة الداخلية، من حق الجميع المطالبة بالداخلية،

تتابعت أمس المشاورات بشأن تأليف الحكومة من دون أن تفضي إلى أي جديد، سوى إشارة العماد ميشال عون إلى أن عملية التأليف تسير ببطء. لكن اللافت أمس دعوة كتلة المستقبل الوزير علي الشامي إلى استدعاء السفير السوري، فردّ الوزير طالباً من حكومة تصريف الأعمال التحرك

كل ما يمكن قوله عن عملية تأليف الحكومة أنها تتقدم ببطء، كما قال العماد ميشال عون أمس بعد الاجتماع الأسبوعي لتكتل التغيير والإصلاح. فالعقبات، بحسب المصادر الموثوقة للمشاورات، لا تزال على حالها رغم جدية الاتصالات الجارية. لم يجد عون أمس ما يضيفه بشأن التأخير الحاصل على صعيد التشكيلة الحكومية، فأعاد الإشارة إلى مشاريع القوانين التي قدّمها إلى مجلس النواب، مشيراً إلى أن ثمة «نيات سيئة عند رئيس لجنة الأشغال



وزارة المال بريئة؟

طالعتنا صحيفة «الأخبار» في عددها الصادر الاثنين 18 نيسان 2011 بعنوان مثير على صفحتها الأولى لمقال يدعى «سرقة 250 مليون دولار في وزارة المال»، من خلال ما وصفته بأنه «مافيا تنشئ شركات وهمية تدفع لها الدولة طلبات استرداد دون تدقيق».

إن وزارة المال تأسف مجدداً لهذا الأسلوب «التشويقي» الذي تعتمده «الأخبار» في تناولها المواضيع المتعلقة بالوزارة، والذي يفتقر إلى المهنية والموضوعية والدقة، وينطوي على الكثير من المغالطات والأخطاء والافتراءات والتشهير والتضخيم الهادف إلى تشويه صورة وزارة المال ومسؤوليها والعاملين فيها.

إن وزارة المال تود في هذا الإطار أن توضح ما يأتي:

1- أن الضريبة على القيمة المضافة ضريبة معتمدة في الغالبية العظمى من دول العالم، وحق الاسترداد هو من صلب مبدأ الضريبة على القيمة المضافة، وهو جزء أساسي لا يتجزأ من قانون الضريبة على القيمة المضافة في كل دول العالم، لا في لبنان وحده. وفي لبنان، كما في الدول الأخرى، يحاول البعض استغلال هذا النظام والتحايل عليه وسوء استعماله من خلال أساليب عدة، منها خلق شركات وهمية، وهذه ظاهرة معروفة ومألوفة، ومن مهمات وزارة المال، في أي بلد، أن تكتشف هذه الشركات الوهمية وتتخذ الإجراءات في حقها، وهذا ما فعلته وزارة المال اللبنانية.

2- يحاول المقال الإيحاء بأن ثمة تواطؤاً من داخل إدارة وزارة المال مع منشئي هذه الشركات الوهمية، علماً أن المعلومات التي استند إليها المقال مبنية على إحالات صادرة من وزارة المال على النيابة العامة لملاحقة هؤلاء الأشخاص، فهل تكون وزارة المال في هذه الحالة متواطئة، أم تقوم بواجبها وتكشف هذه الشركات، وتحليلها على القضاء؟

3- أن مسؤولية وزارة المال تنحصر في الشق الضريبي والمالي، ولا علاقة بها بإنشاء الشركات، إذ إن هذا الأمر منوط بالسجل التجاري في وزارة العدل، ثم تأتي هذه الشركات في مرحلة لاحقة لتتسجل مالياً في وزارة المال.

4- أن رقم 250 مليون دولار الذي ادّعت «الأخبار» أنه سرق، وأنه «هدر في دائرة المراقبة الضريبية والاسترداد»، هو في الواقع إجمالي ما جرى استرداده في سنة 2010 من كل الشركات والمؤسسات التي يحق لها أن تسترد الضريبة على القيمة المضافة، إذ إن قيمة المبالغ الإجمالية التي استردت من 1/1/2010 إلى 31/12/2010 هي 384,3 مليار ليرة.

إن تصوير الأمر بأن كل هذا المبلغ إهدار للعام اتهام لكل مؤسسات لبنان التي من بينها مستشفيات ومدارس ومؤسسات دينية ومؤسسات ذات سمعة وصدقية عاليتين، بأنها تهدر المال العام وتسرق الدولة وتأخذ منها ما ليس حقاً لها، وهذا ظلم وافتراء.

5- زعم المقال بأن ثمة 50 شركة ضاعت ملفاتها ورُدت مبالغ الضريبة على القيمة المضافة إليها من دون تدقيق. إن وزارة المال تنفي هذا الأمر جملة وتفصيلاً، وتؤكد أنه غير صحيح، كما أن هذا الادعاء غير منطقي أصلاً، إذ كيف يمكن تحديد المبلغ الذي تردّه الوزارة إلى الشركة لو كانت الوثائق وطلبات الاسترداد ضائعة فعلاً؟ إن هذا التناقض دليل واضح على أن هذه الادعاءات هي مجرد افتراءات، تهدف إلى تضليل الرأي العام وإلى تصوير الأمر زوراً وظلماً، على أنه «سرقة» وإهدار للمال العام.

6- أن زج المركز الآلي في هذه المسألة هو دليل واضح على عدم صحة ما أوردته الصحيفة، إذ لا علاقة للمركز الآلي لا بتسجيل الشركات ولا بتلقي طلبات الاسترداد، أو بقبولها أو رفضها، بل ينحصر دوره في إدخال المعلومات الواردة في هذه الطلبات إلى النظام الآلي لمكثنتها، فهل المطلوب وقف المكثنة والعودة إلى العصور الغابرة وإلى أيام الملفات الورقية؟

7- تأسف وزارة المال لإيراد أسماء مديرين ومسؤولين في وزارة المال يشهد لهم جميع من يتعامل معهم بالكفاءة والنزاهة والاستقامة والصدق، فهل هكذا يكافأ هذا النوع من الموظفين، بالتشهير والانتهاكات المجانية المستندة إلى معلومات مغلوطة وإلى افتراءات؟

وزارة المال

المحرر:

لم يحاول المقال الإيحاء والتشويق، بل اكتفى بسرد كيف تحصل الأمور الإدارية داخل الوزارة، بحسب القانون.

لولا الرقم المالي الذي تعطيه مديرية الواردات في وزارة المال لما تمكنت الشركات الوهمية من مباشرة العمل. وبالتالي، فإن الشركات تعجز عن قبض الاسترداد دون المرور بمديرية الواردات في وزارة المال.

برأت «الأخبار» المؤسسات ذات السمعة والصدقية العاليتين عبر تأكيدها أن «الوزارة غالباً ما تطلب التدقيق في طلبات الاسترداد المقدمة من المستشفيات والمؤسسات التي لا تبغي الربح على حساب التدقيق في شركات لم يسمع بها أحد تطلب استرداد مئات الملايين». وبالتالي كان الأحرى بالوزارة أن تجيب عن السبب وراء عدم طلبها التدقيق في سجلات هذه الشركات. مع العلم أن «الأخبار» لم تقل أبداً إن مبلغ المئتين والخمسين مليون دولار أهدر عام 2010 بل خلال خمس سنوات، الجزء الأكبر منه كان عامي 2009 و2010.

تتمسك «الأخبار» بمعلوماتها، وتشرح أن ادعاء المركز المالي إضاعته الملفات أتى قبل بضعة أيام من فترة ثلاثة أشهر. وبحجة عدم ترتيب فوائده تأخير على الخزينة، طلب من أصحاب الطلبات أن يعيدوا تقديم طلبات الاسترداد لتدفع الوزارة لهم ضمن مهلة تقديمهم ملفاتهم أول مرة.

لم تزعج «الأخبار» بالمركز المالي ولم تقل بشأنه أكثر مما قالته الوزارة نفسها، علماً أن دخول المركز على خط «إدخال المعلومات الواردة» تزامن مع بدء تنظيم «العصابة» في وزارة المال لعملها.

وبالمناسبة، بعد كتابي رئيس لجنة المال والموازنة إبراهيم كنعان إلى وزيرة المال وديوان المحاسبة بشأن السرقة الحاصلة في وزارة المال، حوّل رئيس ديوان المحاسبة عوني رمضان أمس كتاب كنعان المطلب باستجواب كل من وردت أسماؤهم في تقرير «الأخبار» إلى النيابة العامة المالية للتدقيق.